على صعيد آخر، خطت السلطات الاسرائيلية خطوات جديدة في إطار مخطط الادارة المدنية، فمن ناحية اولى، سمحت سلطات الحكم العسكري لبعض الشخصيات التي كانت اسرائيل قد ابعدتهم قبل سنوات بالعودة الى المناطق المحتلة، بينما رفضت هذه السلطات، من ناحية ثانية، السماح للشخصيات الوطنية المبعدة بالعودة الى اراضيهم. وفي هذا الاطار، سمح لنديم الزرو، الذي كان يشغل في السابق منصب رئيس بلدية رام الله بالعودة الى مدينته بعد فترة إبعاد طويلة في الأردن. وقد علّق الزرو على هذا القرار بقوله: «إلغاء امر الابعاد... حسب اعتقادي، بداية السلام الحقيقي، وان السلطات التي اتخذت القرار هي حكيمة ومتفهمة وتستحق الشكر...» (**هآرتس**، ٩/١١/١٩٨١).

وقد ذكر مراسل هآرتس، بأن الزرو «قد تشاور، قبل عودته، بالموضوع مع الملك حسين بواسطة الهاتف، وان الملك حسين قد اجابه، بأن الوقت غير مناسب، غير انه اذا لم يعد فان الاسرائيليين سوف يستغلون الأمر لأغراض الدعاية، ويقولون: ها نحن عرضنا عليه العودة وهو لا يريد» (**هآرتس**، ١٠/١١/١٩٨١).

وفي الاطار نفسه، سمحت السلطات الاسرائيلية، يوم ١٦/١١/١٩٨١، بعودة انطوان عطا الله الى القدس؛ وذلك بعد ان «اعلن الناطق بلسان وزارة الدفاع الاسرائيلية... ان الجنرال داني ماط... قرر السماح بعودة عطا الله... في نطاق سياسة التسهيلات التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، الذين لا علاقة لهم بنشاطات معادية لاسرائيل» (**الأنباء**، ١٧/١١/١٩٨١). ومن الجدير بالذكر ان انطوان عطا الله قد ابعد الى الأردن في العام ١٩٦٨، وكان قد شغل في السابق منصب وزير العدل، ووزير الخارجية في عدد من حكومات الأردن.

وفي الوقت الذي سمحت فيه السلطات الاسرائيلية، لمثل هذه الشخصيات، بالعودة للضفة الغربية، اكدت الحكومة الاسرائيلية رفضها لطلب القواسمة وملحم في العودة؛ وذلك بعد ان «اوضحت وزارة الدفاع، يوم ٨/١١/١٩٨١، في رسالة بعثتها الى المحامية فيلتسيا لانغر، انه تقرر عدم اعادة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول: فهد القواسمة ومحمد ملحم...» (**هآرتس**، ٩/١١/١٩٨١).

وضمن خلق مؤسسات مختلفة تشكل نوىً للحكم الذاتي «تم، يوم ١٦/١١/١٩٨١، تشكيل مجلس قضائي اعلى في الضفة الغربية، اعلن ان مهمته الاشراف على الجهاز القضائي، واعادة تقييمه، والاشراف على تعيينات القضاة في المحاكم المدنية... كما علم ان مجلسا مماثلا سيشكل للتعليم... تكون مهمته الاشراف على كليات المجتمع المتوسطة التي اتفق على تسميتها بهذا الاسم بدلا عن المعاهد، وكذلك الاشراف على امتحانات التوجيهية.. والاعدادية والابتدائية في جميع المدارس...» (**القدس**، ١٧/١١/١٩٨١).

وكرد على روابط القرى والقائمين عليها، طالت المقاومة المسلحة احد زعماء هذه الروابط في الضفة الغربية. ففي يوم ١٧/١١/١٩٨١، اطلق مجهولون النار على رئيس رابطة قرى رام الله يوسف الخطيب، فأصابوه بجراح خطيرة وقتلوا ابنه كاظم. وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٨١، اعلنت السلطات عن موت الخطيب متأثرا بجراحه (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٣، ٢٣ و٢٤/١١/١٩٨١، ص ١٤).

وقد اثار هذا العمل المخاوف لدى القائمين على روابط القرى في منطقة الخليل وبيت لحم، فناشدوا السلطات العسكرية تزويد القرى بالسلاح للدفاع عن النفس (**المصدر نفسه**).

وقد قال مصطفى دودين، يوم ٢٤/١١/١٩٨١، انه قد «طالب رئيس الوزراء بيغن، ووزير دفاعه، وزعيم حزب العمل شمعون بيرس بالعمل ضد عناصر عربية في الضفة الغربية من اجل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في الضفة...» (**معاريف**، ٢٥/١١/١٩٨١).

وعلّق امنون كابليوك على عملية اغتيال يوسف الخطيب بقوله: «إن هذا الاغتيال السياسي موجه مباشرة ضد الحكم العسكري الذي عمل منذ اشهر طوال على اقامة روابط قروية، لكي تكون بديلا لرؤساء البلديات وللجنة التوجيه الوطني ولجميع الأوساط التي ترى بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا لها» (**عل همشمار**، ١٨/١١/١٩٨١).